

ربط فواتير الاتصالات بالوقود والدولار يفتح باب الزيادات المستمرة



الثلاثاء 14 أبريل 2026 05:00 م

تعود مسألة ربط أسعار فواتير الاتصالات بالوقود والدولار إلى واجهة الجدل الاقتصادي في مصر بعد تسريبات متتابعة تحدثت عن دراسة يجريها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لاعتماد آلية أكثر مرونة في تسعير خدمات المحمول والإنترنت. هذه العودة لا تبدو تفصيلًا فنيًا داخل قطاع تقني، بل تبدو خطوة تمس خدمة يومية أساسية يعتمد عليها ملايين المصريين في العمل والتعليم والتحويلات والخدمات الحكومية، بينما يدخل القرار المحتمل على سوق أنهكته بالفعل زيادات سابقة في نهاية 2024، ثم لحقته في مارس 2026 زيادة جديدة في أسعار الوقود زادت من كلفة التشغيل والنقل والصيانة. وبين طلبات الشركات وضغوط المستهلكين، يتحول الملف إلى اختبار مباشر لسياسة حكومية تنقل كلفة الأزمات تباغًا إلى فاتورة المواطن بدل أن تبحث عن بدائل تحمي الخدمة الأساسية من التقلبات الحادة في الطاقة وسعر الصرف.

تأتي هذه التطورات بينما كان الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قد نفى رسميًا في 17 مارس 2026 ما تردد عن إقرار زيادة بنسبة 30%، مؤكدًا أن أي تحريك للأسعار لا يزال محل دراسة ولم يصدر بشأنه قرار نهائي. غير أن النفي لم يمهله الجدل، لأن تقارير منشورة بعده بأيام قليلة كشفت أن شركات الاتصالات الأربع عادت وقدمت طلبات فعلية لرفع الأسعار بين 15% و20%. وأن الجهاز يدرس كذلك ربط تعديلات الأسعار بتحركات الوقود وسعر الصرف. هذا التتابع الزمني كشف أن المسألة لم تكن شائعة عابرة، بل ملفًا مفتوحًا تتحرك فيه الشركات سريعًا تحت ضغط الكلفة، بينما يجد المستخدم نفسه أمام احتمال دخول الاتصالات إلى قائمة الخدمات التي تتغير أسعارها تبعًا لمؤشرات لا يملك السيطرة عليها.

زيادة أسعار الاتصالات في مصر بين طلبات الشركات ودراسة الجهاز

قالت مصادر مطلعة إن شركات الاتصالات الأربع العاملة في السوق المصرية طلبت رفع أسعار خدماتها بنسبة تتراوح بين 15% و20%، مبررة ذلك بزيادة تكاليف التشغيل بعد ارتفاع أسعار الوقود وتراجع الجنيه أمام الدولار. هذا الطلب لم يأت من فراغ، لأن السوق شهد بالفعل في نهاية 2024 زيادة سابقة في أسعار الباقات والفواتير الشهرية تراوحت بين 17% و30% بعد موافقة تنظيمية، وهو ما يجعل الحديث الجاري الآن امتدادًا لمسار قائم وليس استثناءً مفاجئًا.

ثم أكد محمد إبراهيم، المتحدث باسم الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، في 5 أبريل 2026 أن أي تعديل في باقات المحمول أو أسعار الإنترنت يمر عبر إجراءات رسمية داخل الجهاز، وأن الشركات ترفع مقترحاتها ليدرستها الجهاز قبل الموافقة أو التعديل أو التأجيل. هذا الموقف الرسمي لا ينفي وجود الضغوط، لكنه يثبت أن الباب التنظيمي مفتوح للنظر في الزيادة، وأن السوق لا يناقش فرضية نظرية بل يناقش طلبات مقدمة بالفعل تنتظر قرارًا سياسيًا وتنظيميًا في وقت حساس.

وبعد ذلك، عاد محمد شمروخ، الرئيس التنفيذي للجهاز، إلى أصل الأزمة حين أعلن في نوفمبر 2024 موافقة مبدئية على دراسة تحريك أسعار خدمات الاتصالات بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل التي تواجهها الشركات. شمروخ ربط وقتها بين الزيادة وبين التضخم وارتفاع أسعار الكهرباء والمحروقات وكلفة الصيانة المرتبطة بالدولار، وهو ما يعني أن منطق التسعير الحالي لم يولد في أبريل 2026، بل تبلور منذ شهور داخل رؤية تنظيمية تتقبل نقل جزء من الكلفة إلى المشترك.

كما يضيف محمد طلعت، رئيس شعبة الاتصالات والمحمول باتحاد الغرف التجارية، أن ارتفاع أسعار الوقود قد يدفع الشركات إلى طلبات جديدة لرفع أسعار بعض الخدمات، مشيرًا إلى أن آخر تحريك كبير للأسعار جرى في 2024 بعد 7 سنوات من الثبات. قيمة هذا التصريح أنه يصدر من ممثل تجاري يتابع السوق من جانب الشركات والموزعين، ويؤكد أن زيادة الوقود لا تبقى أثرًا محاسبيًا داخل الشركات، بل تتحول سريعًا إلى مبرر عملي لطلب تعديل الفاتورة النهائية على المستخدم.

الوقود والدولار يرفعان كلفة الشبكات ويغيران معادلة التسعير

رفعت وزارة البترول أسعار البنزين والسولار وغاز تموين السيارات اعتبارًا من 10 مارس 2026، وأظهرت الأسعار الرسمية الجديدة صعود بنزين 80 إلى 20.75 جنيه، وبنزين 92 إلى 22.25 جنيه، وبنزين 95 إلى 24 جنيهًا، والسولار إلى 20.5 جنيه للتر. هذه الزيادة لم تمس النقل فقط، بل أصابت قطاعات تعتمد على الطاقة اليومية مثل الاتصالات، لأن تشغيل الأبراج والصيانة والتحرك الميداني كلها ترتبط مباشرة بكلفة الوقود والكهرباء.

ولذلك قال محمد الحارثي، الخبير التكنولوجي، إن ارتفاع أسعار البنزين والسولار يزيد من تكلفة تشغيل خدمات المحمول، خاصة أن محطات المحمول مزودة بمولدات كهرباء تعمل بالسولار لضمان استمرارية الخدمة عند انقطاع التيار. هذا التفسير يوضح أن الوقود ليس عاملًا خارجيًا بعيدًا عن قطاع الاتصالات، بل عنصر تشغيل مباشر داخل البنية الفنية نفسها، وهو ما يجعل أي زيادة في المحروقات قابلة للترجمة سريعًا إلى طلبات تسعير جديدة.

وفي الوقت نفسه، لا يقف الضغط عند الوقود وحده، لأن كلفة الصيانة والتحديث ترتبط أيضًا بعقود ومكونات مسعرة بالدولار. مصادر قطاع المحمول التي تحدثت في نوفمبر 2024 ربطت بوضوح بين تضخم تكاليف الصيانة وارتباط عقود الشبكات بالدولار بسبب استيراد مكونات تحديث وبناء شبكات المحمول، كما ربطت تقارير أبريل 2026 بين طلبات الشركات وبين تراجع سعر صرف الجنيه أمام العملة الأميركية. بهذا المعنى، فإن فكرة ربط أسعار فواتير الاتصالات بالوقود والدولار تعكس واقع كلفة قائم أكثر مما تعكس مجرد رغبة محاسبية لدى الشركات.

ثم يضيف مقبل فياض، خبير الاتصالات المصري، أن شركات الاتصالات تواجه ضغوطًا متصاعدة بسبب وجود خامات وأدوات مستوردة كثيرة، فضلًا عن أن محطات المحمول نفسها مرتفعة الكلفة في الصيانة. فياض لم يمنح الشركات شيكًا مفتوحًا للزيادة، لكنه قال إن على الجهات المعنية مراعاة المشتركين أيضًا حتى لا يتحول الضغط المالي على الشركات إلى نزيف مباشر في قدرة المستخدمين على الاستمرار في استهلاك الخدمة بالمعدلات الحالية.

المستخدم بين خدمة أساسية وفاتورة تتحرك مع الأزمان

يكتسب هذا الجدل وزنه الحقيقي من حجم الاعتماد على الخدمة، لأن بيانات وزارة الاتصالات التي استندت إليها تقارير صحفية حديثة تشير إلى أن عدد مشتركي المحمول في مصر تجاوز 122 مليونًا حتى نهاية نوفمبر 2025، وأن الاشتراكات النشطة في الإنترنت عبر الهاتف المحمول بلغت 92.09 مليون مستخدم. هذه الأرقام تعني أن أي تغيير في التسعير لن يخص شريحة محدودة من العملاء، بل سيمس قطاعًا واسعًا من السكان يعتمد على الاتصالات في تفاصيل يومية لا يمكن تأجيلها أو الاستغناء عنها بسهولة.

ومن هنا تظهر المشكلة الاجتماعية في مقترح ربط أسعار فواتير الاتصالات بالوقود والدولار، لأن المستخدم لا يملك دخلًا مرئيًا يتحرك بنفس سرعة الوقود أو العملة. الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات قال في بيانه الرسمي إن أي قرار يجب أن يحقق التوازن بين حقوق المستخدمين واستدامة الاستثمارات، لكن هذا التوازن سيبقى محل اختبار صعب إذا تحولت أسعار الإنترنت والمكالمات إلى تكلفة متحركة ترتفع كلما زادت كلفة الطاقة أو تراجع الجنيه، بينما تبقى دخول الأفراد أكثر بطئًا في التكيف مع هذه المتغيرات.

وبسبب ذلك، لا تبدو المسألة تقنية خالصة، لأن إدخال الوقود والدولار في معادلة التسعير يعني ربط خدمة أساسية يومية بتقلبات اقتصادية حادة لا تنقطع. السوق جرب بالفعل زيادة كبيرة في نهاية 2024، ثم شهد موجة جدل ونفي رسمي في مارس 2026، ثم عاد خلال أبريل إلى تسريبات وطلبات جديدة. هذا التسلسل يوضح أن المستخدم المصري لا يواجه زيادة منفردة، بل يواجه مسارًا مفتوحًا يمكن أن يحول فاتورة الاتصالات إلى بند متغير بصورة مستمرة كلما تحركت كلفة الطاقة أو الاستيراد.

وهكذا يدخل قطاع الاتصالات في مصر مرحلة أكثر حساسية، لا لأن الشركات تبحث عن هامش ربح إضافي فقط، بل لأن الحكومة تبدو مستعدة لمناقشة صيغة تسعير تربط خدمة أساسية بمؤشرين شديدي التقلب هما الوقود والدولار. وإذا مضت هذه الصيغة إلى التنفيذ، فإن السؤال لن يكون هل ترتفع فاتورة الاتصالات مرة جديدة، بل متى ترتفع وبأي نسبة، وعلى أي حساب اجتماعي ستستقر هذه المرة، في بلد صار يدفع فيه المستخدم ثمن كل أزمة مرتين، مرة عند مصدرها ومرة أخرى حين تصل إلى فاتورته الشهرية.